إقرار برامج متكاملة للتنمية البشرية

صدر أمر ملكي بالموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني المتضمنة الحلول العاجلة قصيرة المدى، والحلول المستقبلية لمعالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس، وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة.

كما تضمن الأمر قيام الجهات المعنية المشار إليها في الخطة، كل فيما يخصه، بتنفيذ ما ورد فيها وفق جدولها الزمني، واتخاذ ما يلزم من إجراءات نظامية حيال ذلك.

وتضمنت الخطة مجموعة من الحلول العاجلة قصيرة المدة والحلول المستقبلية، تشتمل على برامج موجهة للقطاع الحكومي، وأخرى للقطاع الخاص، بالإضافة إلى بعض البرامج العامة، وأخرى متعلقة بإعادة التأهيل.

وقد تضمنت الخطة زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية بحد أدنى للرواتب هو خمسة آلاف ريال، ودراسة وضع المعاهد الصحية، والعمل على إغلاقها تدريجيًا، إلى جانب وضع خريجيها، ووضع الترتيبات النظامية التي تسمح بتعيين معلمتين على وظيفة واحدة لدعم برامج التوظيف النسائي، ودراسة مقترح «التقاعد زائد ٥» الذي يستهدف المعلمات ممن أمضين ٢٦ عامًا في الخدمة. وأيضًا العمل على تطبيق قرار تأنيث محال الملابس النسائية خلال شهر من اعتماد الخطة.

وكانت حصة الشباب السعودي من خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات لافتة، إذ وضع الأمر الملكي خطة عاجلة مرفقة بجدول زمني وجملة من الحلول والمقترحات تدعو الجهات المعنية للعمل عليها لتأمين مستقبل شباب الوطن، من أبرزها خفض نسبة القبول في الجامعات السعودية إلى نسبة ٧٠٪ بدلاً من ٩٢٪، واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة تكلفة العمالة الوافدة، إلى جانب توفير القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

واشتمل القرار على تأنيث وظائف مصانع الأدوية العاملة في المملكة والمناسبة للمرأة وسعودتها، إضافة إلى توفير ٥٢ ألف وظيفة لوزارة التربية والتعليم في التشكيلات المدرسية ورياض الأطفال.

في ذكرى البيعة

اعتماد سلم رواتب الموظفين المدنيين

مع احتفالات أبناء الوطن بذكرى مبايعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، السادسة، وما شهدته المملكة وتحقق خلال السنوات الست الماضية بقيادة خادم الحرمين الشريفين من تطور شامل في مسيرة الخير والنماء التي تنعم بها المملكة ولله الحمد.. أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أيده الله، أمره رقم ٤٠٩٧/م/ب وتاريخ ٦/٢٥/ ١٤٣٢هـ باعتماد «١٨» سلمًا وجدولاً لرواتب الموظفين المدنيين العاملين في الدولة، الذي جاء تعديلها بناء على الأمرين الملكيين الكريمين رقم «أ/ ٢٣» وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠هـ القاضي بتثبيت بدل غلاء المعيشة ومقداره «١٥٪» ضمن الراتب الأساسي، ورقم «أ/ ٦٢» وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ القاضي باعتماد الحد الأدنى لرواتب جميع فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهريًا.

وقضى الأمر الكريم بالعمل بهذه السلالم لرواتب الموظفين المدنيين العاملين في الدولة ابتداء من ١٤٣٢/٦/٢٥هـ.

رفع معالي وزير الخدمة المدنية الأستاذ محمد بن علي الفايز بهذه المناسبة الشكر والتقدير، نيابة عن منسوبي الخدمة المدنية في الدولة، إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مثمنًا عنايته وحرصه على أبنائه وبناته الموظفين والموظفات في الدولة.

وقال معاليه: إن اعتماد هذه السلالم لفئة أبوية مليئة بالمحبة والحنان تجاه أبنائه وبناته الموظفين وأسرهم ملأت نفوسهم بهجة وسرورًا، لما فيها من رعاية هدفها تحسين مستوى معيشة الموظفين وأسرهم، إذ أتت تلك الأوامر ضمن توجه شامل لرفع المستوى العام لكل ما يمس حياة المواطنين.

وسيكون ذلك دافعًا لجميع العاملين في الدولة للعمل بجد ونشاط، حيث يسعى الجميع لبذل المزيد من الجهد كل في مجال عمله، ليكونوا دومًا عند حسن الظن وفاء للوطن وقيادته الحكيمة.

مجلس الوزراء يُعيِّن عضوين في مجلس إدارة «التقاعد»

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدها، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، على تعيين اللواء مهندس متقاعد عبدالله بن عبدالكريم المرزوقي والدكتور غازي بن محفوظ فلمبان من المتقاعدين ذوي الخبرة، عضوين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد لمدة ثلاث سنوات بدءًا من ٢١ رمضان ١٤٣٢هـ.